

تقرير فحص محدود للقوائم المالية الدورية

إلى السادة/ أعضاء مجلس إدارة شركة الإسكندرية للزيوت المعدنية - أموك (شركة مساهمة
مصرية)

المقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود للميزانية المرفقة لشركة الإسكندرية للزيوت المعدنية - أموك (شركة مساهمة مصرية) في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٥ وكذا قوائم الدخل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى. والإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية الدورية هذه والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية، وتتنحصر مسئوليتنا في إبداء إستنتاج على القوائم المالية الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدي بمعرفة مراقب حساباتها". ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل إستفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية، وتطبيق إجراءات تحليلية، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود. ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية، وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم إكتشافها في عملية مراجعة، وعليه فنحن لا نبدي رأى مراجعة على هذه القوائم المالية.

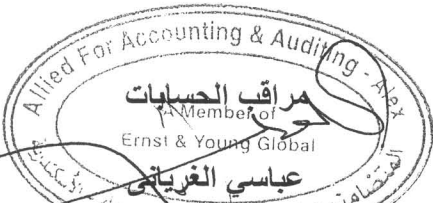
الإستنتاج

وفي ضوء فحصنا المحدود، لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للمنشأة في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٥ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

لفت الانتباه

ومع عدم إعتبار ذلك تحفظاً، وكما هو وارد تفصيلاً في إيضاحي ٢١، ٢٢ في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية، بلغت قيمة المطالبات الضريبية الخاصة بضريبة المبيعات على منتج الناقتة عن الفترة من يوليو ٢٠٠٩ حتى يونيو ٢٠١١ والفترة من يوليو ٢٠١١ حتى يونيو ٢٠١٤ مبلغى ٩٤,٣٥٢,٣٢٠، ١٦٦,٤٩٧,٠٦٣ جنيه مصرى على التوالي، وترى إدارة الشركة بناءً على رأى المستشار الضريبى عدم أحقية مصلحة الضرائب في فرض تلك الضريبة حيث أن ذلك يعتبر ازدواج ضريبي نظراً لقيام الهيئة العامة للبتروول بسداد تلك الضرائب، وعليه فقد قامت الشركة برفع دعوى قضائية للمطالبة بإلغاء فروق الفحص عن الفترة من يوليو ٢٠٠٩ حتى يونيو ٢٠١١ وبالبلغة ٩٤,٣٥٢,٣٢٠ جنيه مصرى وسوف يتم إتخاذ نفس الإجراءات بالنسبة للفروق الأخرى البالغة ١٦٦,٤٩٧,٠٦٣ جنيه مصرى عن الفترة من يوليو ٢٠١١ حتى يونيو ٢٠١٤ بناءً على موقف القضية الأولى.

القاهرة في: ١١ نوفمبر ٢٠١٥



زميل جمعية المحاسبين والمراقبين المصريين
زميل جمعية الضرائب المصرية
محاسب قانونى - س.م.م رقم ١١٣٥
سجل الجهاز المركزى للمحاسبات رقم ٢٢٩
سجل البنك المركزى المصرى رقم ٣٤
سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٢٧
المتضامنون للمحاسبة والمراجعة EY